محتويـــات العـــدد

جـــذور

جذور، العدد 32، شوال 1433هـ - سبتمبر 2012

* تأصيل وتعريف .....
* المرجعية التواصلية لمفهوم الكلام في التراث ....
* الدلالة بين النحو والمنطق .....
* الأفعال... وصراع الأسبقية .....
* وظائف اللغة غير المنطوقة في الحديث النبوي ...
* تلقي علماء اللغة لشعر أبي تمام .....
* مستويات بناء صورة المعنى في العقل البلاغي...
* المناظرة التراثية .....
* أفق التوقع في عمود الشعر لأبي علي المرزوقي ...
* تلقي النص الشعري القديم لدى محمد مندور ....
* سيميائية الجسد في الشعر العربي القديم ...
* الذاتية في بعض أجناس النثر العربي القديم ...

العنـــوان

النادي الأدبي الثقافي بجدة
الإدارة: حي الشاطئ
جدة ص.ب (5919)
فاكسميلي: 6066695
هاتف: 122-6066-6066364

JUDHUR

Literary & Culturla
Club Jeddah
P.O. Box: 5919
Jeddah 21432
FAX : 6066695
Tel : 6066122 - 6066364
www. adabijeddah.com

المشـــــاركـون

الإشـــــراف

أ. د. عبدالله عويقل السلمي

* * *

رئيس التحرير

د. عبدالرحمن رجاء الله السلمي

* * *

مدير التحرير

*** د. صالح عياد الحجوري**

..... 4

رشيد يحياوي 9

صابر الحباشة 27

علوي أحمد الملجمي 47

محمد عبدالرحمن عطا الله 65

المختار السعيدي 95

محمود توفيق محمد سعد 121

العياشي إدراوي 173

ابن عيني عبدالله 221

عبدالعزيز خلوفة 231

ماجد الجعافرة 265

نور الدين بنخود 291

رقم الأيداع 19/2536

الدلالة بين النحو والمنطق
قراءة أولى في «الشرط والإنشاء النحوي للكون»
لمحمد صلاح الدين الشريف[1]

صابر الحباشة(*)

• **تصدير:**

يقول الشيخ الرئيس ابن سينا في كتابه «المنطق»:

«إنّ الشرطية بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب. هذا وقد يدخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه: زيد إمّا أن لا يكون نباتاً وإمّا أن لا يكون حيواناً، وزيد إمّا أن لا يكتب أو يكون يحرك يده. ولهم قضايا تستعمل في الشرطيات متردّدة الأحوال».

• **تقديم:**

أن تظلّ أطروحة قيّمةٌ حبيسةَ رفوف ضيّقة في بضع مكتبات جامعية مدّة تسع سنوات، أمرٌ يدلّ على أنّ البحث، مازال بحاجة إلى دعم دور النشر ومراكز التوزيع. صحيح أنّ جمهور الأطروحات الجامعية محدود ونخبويّ، غير أنّ تبادل الاستفادة عبر تحسين ظروف النشر يبقى عاملاً رئيساً من عوامل تطوير البحث الأكاديميّ في البلاد العربية.

(*) باحث وأكاديمي بجامعة منوبة - تونس.

عنّ لنا هذا المدخل عندما كنّا بصدد تدبّر أطروحة الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف أستاذ اللغة واللسانيات بجامعة منّوبة بتونس وعنوانها: «**الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات**» وقد صدرت سنة 2002 في جزأين يحتويان على 1262 صفحة. إنّها أطروحة من الطراز الأوّل وليس هذا النعتُ إطراءً. يكفي صاحبَها أنّه أنشأ نظريةً مبدعا ولم يجترّ ما قيل قديماً أو حديثاً، بل نهل من أمّهات كتب التراث النحويّ ما رآه نافعاً وأفاد من النظريات الجديدة ما أفاد، يأخذ من دي سوسير وبنفنيست وهيالمسلاف وتشمسكي ولاكوف ودكرو... ويردّ عليهم، وينقدهم دون حماسةِ انفعالٍ، بل بمقتضى منهج العلم الصارم الذي اشترطه الباحث على نفسه قبلَ أن يطبّقه على غيره.

والناظر في مزايا الأطروحة يحتار لكثرة خصالها، لذلك من الأجدى أن يتخذ مُقَدِّمُ هذا العملِ الموضوعيّةَ أساساً يبني عليه الفكرةَ التي يريد نقلها عن الأطروحة إلى القارئ.

- **العنوان: دقّة الأشكلة وضبط المفاهيم:**

يقف القارئ على إجراء اتّخذه صاحب الأطروحة يتمثّل في إثباته على غلاف الكتاب المنشور عنواناً، معدّلا عن العنوان الأصليّ الذي يجده قارئ الأطروحةِ مرقونةً. وقد أشار الأستاذ الشريف في التمهيد[2] إلى ذلك، أمّا العنوان الأصليّ فهو «مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية».

يشرح الباحث العنوان في القسم الأول من العمل مبرزا أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى أبعد ما تكون عن العلاقة الطبيعية ولا يتبنّى الشريف المنحى الاختزاليّ «القائم على اعتبار بعض الأبنية أصولاً تستخرج منها أبنية فروع»[3] ويشير إلى إشكالية معالجة التعدّد المعنويّ المتصل باللفظ

الثابت، يقول: «إن كنتُ أنا المتكلّم اللساني الأول فمن الطبيعيّ أن أفكّرَ في المعنى 1 الذي قبْل اللفظ 1، وفي المعنى 2، الذي أنْتَجْتُهُ باللفظ 1، وأنْ أبحث في الآليات اللغوية المجسّدة لهذا «الانتقال الدلاليّ» عبر اللفظ:

معنى1 ⟵ لفظ1 ⟵ معنى2

ومن الطبيعيّ أن يفعل مخاطبي مثلي إلاّ أنّ قضيّته أبسط من جهة وأعقد من جهة أخرى. وجه البساطة أنّه يستطيع الاكتفاء بـ:

لفظ1 ⟵ معنى3

وأن يقرّرَ شئتُ أم لم أشأْ أن المعنى 2 الذي أنتجتُهُ هو المعنى 3 الذي فهمه.

أمّا وجهُ التعقّد، فيكون إذا اختار التساؤل عن العلاقة الحقيقية بين المعنى 2 والمعنى 3، وإذا اختار أن يبحث عن قصدي الأوّل، أي المعنى 1، وأن يتساءل عن العلاقة بين معنى1 ومعنى 2 ومعنى 3.

ولكن، إذا أجاب عن هذا التساؤل، أنحن على يقين أنّه لن ينتج اللفظ 2 ذا المعنى 5 ؟»[4].

ويخلص الباحث، بعد نقاش معمّق للتسمية المناسبة لعنوان الأطروحة، إلى «أنّ الصياغة اللفظية التي ينشئها المتكلّم [هي] حصيلة صراع بين مقتضيات القواعد، ومقتضيات التعبير، ومقتضيات القصد. وأنّها في النهاية، صياغةٌ لفظية تسمُ بعض المعنى المقصود»[5].

ويتساءل الشريف إثر ذلك «أيدلّ هذا لا [على] أنّ الوسم اللفظيّ للمعنى أزليُّ النقصانِ، وأنّ اللغةَ عاجزةٌ عن التعبير؟»(الصفحة نفسها).

ويقلب الباحثُ السؤال بشكل طريف قائلا: «ألا يدلّ هذا التساؤل أنه يفترض مسبقا أنّنا نعتقد أنّ اللغةَ متمثِّلةٌ في اللفظ لا في المعنى؟ ألا يدلّ

اتّهامُنا للغة أنّها عاجزة عن تأدية المعنى كاملا أنّنا نعتقد أنّ المعنى شيءٌ خارجٌ عن اللغة وعلى اللغة أن تُوصلنا إليه؟»(الصفحة نفسها). ويعدّل صيغة الطرح ليصبح التساؤل «عن الاعتقاد في أنّ اللغة عجزت عن تكوين لفظ منها قادرٍ على تأدية المعنى الذي فيها» (الصفحة نفسها). فضلا عن أنّ قصور القدرة اللفظية منجرّ عن عدم مطاوعة جهاز النطق (أو الرموز الكتابية) لما عليه المعنى الذهنيّ، فاللغة «مقتنعةٌ بأنّ الأعضاءَ محدودةُ القدرة على تأدية خاصيّة التساوي في دلالة البنية، لِمَا تقتضيه من ترتيب على خطّ الزمان»[6] في حين أنّ التساوي يقع في الذهن معنى كليّاً يُخرجه جهازُ النطق مُنجَّما لأنّ هذا الجهاز «لا يقبل فزيولوجيا إلاّ إنتاج لفظ واحد [في الوقت نفسه]»[7].

ينتقل الشريف إثر ذلك إلى تحديد بعض المفاهيم الرئيسة في البحث، فيرى إمكان اعتبار الشرط مقولةً[8] ويعتبر أنّ التفكير في هذا الإمكان «يطرح إمكان اعتبار النحو مسيّراً بمقولات تتحدد في اللغة تحديداً مستقلاً عن صلتها بالألفاظ الدالّة عليها»[9]. ولاحظ الباحث، في سياق مقارنة بين الشرط في النحو العربيّ التقليديّ والشرط في الأنحاء التقليدية الغربية، أنّ الشرط «عندهم مقولةٌ تصنيفيةٌ لفظيةٌ، وليست دلالةً خالصةً، كما هو الحال في نحونا التقليديّ»[10] ومع هذا الاختلاف، ورغم أنّ «اللغات مختلفة في خصائصها الجدولية التصريفية، فهي لا تختلف في قضيّة العلاقة بين البنية الصرفية ودلالة الشرط»[11].

ويعرض الباحث افتراضه القائمَ على عدم تصنيف الأبنية إذ يرى «أنّ اعتماد الشرط للبحث في العلاقة بين البنية ودلالتها يقتضي عدم تصنيف الأبنية، فكلّ تصنيف عملٌ عُرْفيٌّ يؤدّي حتما إلى قطع العلاقة بين الأبنية المشتركة في دلالة ما»[12] وبالمقابل يستخلص الشريف، بعد أن

ضرب أمثلةً كثيرةً، أنّ بنى مختلفة كثيرة تعبّر عن «بنية دلالية» مشتركة بين الأبنية المختلفة. ويمكن «أن تكون هذه البنية الدلالية المشتركة [...] بنيةً دلالية متكوّنة من عناصر دلالية بينها علاقة دلالية هي أيضا بنية دلالة، عناصرُها البسيطةُ مَقُوليّةٌ»[13].

ويصل الباحث إلى الإقرار حدسياً «أنّ البنية الدلالية ينبغي أن توافق البنية الإعرابية والعكس»[14]. ويعرض الشريف إلى «قصور المنطق الصناعيّ عن استيعاب البنية الدلالية النحوية المسيّرة للأبنية الموسومة لفظاً»[15] مفسّراً ذلك بقوله «فالصياغة المنطقية تدلّ على اللبس في الصياغة ولا تعبّر عن الحكم عليها بأنّها ملتبسة»[16] وبالمقابل فإنّ اللغة الطبيعية «تستطيع أن تقول عن نفسها، بواسطة المتكلّم، «إنّ صياغتي ملتبسة، وذلك باستعمالها لهذا القول الذي نقبله على أنّه حُكْم مَصُوغ في صياغة غير ملتبسة»»[17].

ويشير الباحث، في سياق عرْضه محاولات المناطقة والرياضيين استيعاب اللغة في صورة نماذج منطقية تستفرغ طاقات الأجزاء اللغوية جزءا جزءا، إلى اعتقاده «أنّ عقل الإنسان قد توصّل إلى بنية الشرط، في مرحلة بدائية جدّا، ليكوّن أوّل قيد تقريبيّ للظواهر الشرسة في الكون»[18].

- **البنية النحوية والبنية المنطقية:**

يقول الشريف: «من الثابت إذن أنّ إنجازا معيّنا من البنية الإعرابية:

مبتدأ + خبر

وهو الإنجاز المحقّق للجملة «كلّ الرجال ميّتون» إنجاز قد حمّل هذه البنية الوظائفية [مبتدأ + خبر] دلالة تؤدّيها بنية تعتبر في النحو

من أبنية الشرط[19]. ويخلص إلى أنّ «الدلالة [هي] علاقة بيْن بنيتيْن [وليست] مضموناً قابلاً للتشكّل بالرمز المنطقيّ»[20] ويلاحظ أنّ «جزءاً من دلالة الجملة الشرطية مستقرّ في كونها قابلة للتمثّل في جملة اسمية تقابلها. كما أنّ جزءاً من دلالة الجملة الشرطية مستقرّ في كونها قابلةً للتمثّل في جملة اسمية تقابلها. كما أنّ جزءاً من دلالة الجملة الشرطية مستقرّ في كونها قابلة للتمثّل في جملة اسمية تقابلها. وهذا يعني أنّ تمثيل الدلالة غير ممكن بدون عملية دورية بين بنيتين نحويتين على الأقلّ. ذلك يقع تماماً على غرار ما يقع في دلالة الألفاظ في المعجم، حيث تمثّل دلالة كلّ لفظة بدلالات ألفاظ أخرى، هي بدورها في حاجة إلى اللفظة المشروحة حتى تُشرح»[21] ويشير الشريف إلى أنّه يسلك اتجاهاً معاكساً تماماً للاتجاه العامّ، فـ «في خضمّ حركة لسانية عالمية تريد مسك الدلالة باستيعاب علاقة اللغة من دلالة»[22] ويلحّ الباحث على الفكرة الأساسية التي يدافع عنها: «الدلالة فوضى لا تُحصر ومهمّة اللسانيات أن تقدّم القواعد المولّدة للفوضى الدلالية لا القواعد الحاصرة لها»[23] ويعرض الشريف لبعض آراء له طريفة، ليست متينة الصلة بأطروحته عن الشرط، ولكنها تبيّن وقوفه على أصول التقاطع والتنابذ بين مصادرات التراث النحويّ الخفية وبين المناهج اللسانية والتداولية الحديثة وما تقوم عليه من أطروحات ومقاربات، وعرض الباحث هذه الآراء في شكل افتراضات، منها:

- النحاة العرب، في معالجتهم للعلاقة بين البنية ودلالتها، لم يهتمّوا بالمضمون الخارجيّ لها، بل اعتبروا أنّ دلالة بنية نحوية ما، تتركّز في كونها قابلة لأن تُقدّر ببنية نحوية أخرى. ويرى الباحث أنّ ذلك قد تمّ في إطار إجرائيّ وصفيّ ساذج لم يبلغ النضج التنظيريّ[24].
- حدّد النحاة العرب الدلالة النحوية من زاوية حضور المتكلّم نحويا لا

بلاغياً، في البنية، وذلك باعتباره منشئاً مؤسساً للبنية من داخلها، لا باعتباره منشئاً خارجياً تاركاً أثره في البنية كما هو الأمر في البلاغة. ويتضح ذلك في مبادئ العمل الإعرابيّ نفسها، وهي مبادئ تقوم على أنّ العمل النحويّ من إنشاء المتكلم وأنّ ظواهر العمل كلّها صُوَر من دور المتكلّم فيها (ابن جنّي، **الخصائص**، I/ ص110، الإستراباذي، **شرح الكافية**، I/ ص63) إلاّ أنّ هذا الموقف الخلفيّ لم ينجحوا في التعبير عنه كما ينبغي، وفشلهم في الوصول بهذه الفكرة إلى أقصاها، هو الذي أوهم ابن مضاء ودارسيه بأنّهم لم يعتبروا هذا الجانب[25].

ويشير الأستاذ الشريف إلى أنّ «فكرة التحويل» كانت تسعى بإدخال الحركة التحويلية إلى استيعاب علاقات بنيوية بين الأصناف البنيوية، مبيّنا أنّ هذه العلاقات في أساسها حُدست اعتماداً على المعنى، وهذا ما يفسّر أنّ فكرة التحويل أدّت بطبيعتها إلى إعادة الاعتبار للمعنى[26]. ويتساءل الباحث «إذا كان المعنى يقتضي تصوّرا حركيا للغة، فهل من اللازم ألاّ تكون الحركة اللغوية متجسّدةً إلاّ في استعمالها الفعليّ عند التخاطب؟» ويجيب «في رأينا أنّ النظام النحويّ ليس مجموعة من العلاقات والمنظومات الجامدة. إنّه نظام متحرّك، وحركته سابقة للتخاطب. بل لو لم يكن كذلك لَمَا استوْعبَ حركيّة القول. فإن كانت النظريات النحويّة، أو بعضها، غير مصوّرة لهذه الحركة لسيطرة التصوّر السكونيّ عليها، فذلك دليل على عدم قدرتها على وصف اللغة، لا غير»[27].

- **في الاختيارات الاصطلاحية[28]: الإعراب والتركيب نموذجاً:**

تبدو مسألة المصطلح في اللسانيات من أعوص المسائل، ذلك أنّ الخوض فيها لا يرجى منه غالبا حلول حقيقية، بل كان كل ذي قول فيها ينزع نحو

تزكية قوله وإقامة الدلائل على صلاحه وفاعليته مقابل الغض من سائر البدائل.

وإذا كان اطّراح المسألة جانباً ومغادرتها وادعاء إن قضاياها مفتعلة لا تتجاوز شكلية التسمية فهي لا تتناول الأمور اللسانية في عمقها بل هي تقتصر على الوسم اللفظي، إذا كان ذلك مما يحتاج إلى نقاش مطول، فإنّنا نكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى أنّ قضية علاقة الأسماء والأشياء هي من أقدم القضايا الفكرية التي شغلت الفلاسفة والنحاة وغيرهم، فعزل الأسماء عن الأشياء واعتبار الأولى أمراً ثانوياً، إنما هو قول مموه لأن ما لم يسم، فلا دليل على وجوده اللغوي، ومن ثمة الفكري إذا كنا نعتقد ألاّ وجود لفكر خارج دائرة اللغة [وإن ربأنا بأنفسنا عن اتّخاذ موقف وضعيّ صارم، ما انفكّ يتبيّن غلوّه في النأي عن الرشد!].

غير أنّ مسألة المصطلح قد تتفرع وتشعب إلى مسائل جزئية ذات طابع تقني ككيفية توليد المصطلح وسبل التعميم وما إلى ذلك، مما نكتفي منه بطرح نموذج تطبيقي، يتجاوز أشكال الاختلاف الشكلي إلى تغاير في الخلفيات والمعرف المستند إليها في ترجيح بديل اصطلاحي على آخر.

لعلّ أهمّ من التسمية، هو تعليل اختيارها دون غيرها مما هو مقترح أو مهجور، حتى نقبل على بينة ونرفض عن بيّنة كذلك أمّا التسليم بصحّة البديل الاصطلاحي منذ المنطلق فليس عملاً علمياً.

أمّا النموذج التطبيقيّ الذي سنتناوله بالدرس في هذا المقال، فيتمثل في مصطلح (Syntaxe) الأعجميّ فقد اختلف العرب المحدثون

في نقله إلى العربية بين تركيب وإعراب ومنهم من يعرّبه بكتابة حروفه بالحرف العربي فيقول: سانتاكس.

يقول الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف: «نقرّر بدون تفسير ولا تعليل أنّ دراسة التركيب تسمّى في هذا المجال النحوي الواسع بعلم الإعراب». ونعتبر حيرة بعض اللسانيين في ترجمة (syntaxe)، مضيعة للوقت نابعة من سوء فهم للإعراب وللأسباب الموضوعية التي دفعت المتقدمين إلى الاهتمام بالعلامات الإعرابية، كما نعتبر الترجمات الجديدة المقترحة مانعة لنا ،متى أخذنا بها، من استغلال الثراء الوصفيّ الملتصق بكلمة «إعراب».

ولنا على هذا الإقرار الواضح عدّةُ ملاحظات نرمي عبرها إلى بسط القضية بطريقة تحليلية:

يعتبر الأستاذ الشريف أنّ مصطلح «الإعراب» التراثي يؤدّي تماما مصطلح (Syntaxe)، فلا حاجة إلى اتخاذ مصطلح «التركيب» بدلاً عنه. ويعزو سبب إعراض كثير من الباحثين عربا ومستشرقين عن اعتبار الإعراب هو ذاته (Syntaxe) إلى أنّ مصطلح الإعراب قد جرى في التراث النحوي مجرى حركات أواخر الكلم: كقولك: ما إعراب زيد في مات زيد؟ فتجيب: هو مرفوع، وقد يستعمل الإعراب لا بمعنى الحركة الأخيرة في الكلمة، بل بمعنى الوظيفة النحوية، وفي الصدد نذكر إعراب الجملة والمقصود بذلك تحديد وظائف كلماتها.

ويرى الأستاذ الشريف أن هذا الوجه في استعمال مصطلح الإعراب، إنما كان من جهة المجاز لا الحقيقة: فقولك (ما إعراب زيد) إنما هو اختصار يتوسل بالمجاز المرسل فيحذف عبارة (علامة) ويقتصر على (إعراب كما يحذف عبارة (كلمة)، فأصل التعبير هو قوله (ما علامة إعراب كلمة زيد).

فحذف الكلمتين السابقة لكلمة (إعراب) واللاحقة لها اقتصاداً وإبقاؤها هي لكونها - فيما يرى - أدنى إلى قيمة المفهوم النحوي من الأخريين، فـ (علامة) و(كلمة) تجريان على لسان النحاة كما على لسان غيرهم ومن ثمة فـ (إعراب) أدنى منهما إلى السياق وألصق بموضوع السؤال، بما أنّها تمحّضت للاستعمال النحوي (على الأقل في مستوى المصدر، وذلك لما يحضرنا من استخدام صحفيّ للّفظة في صيغة الفعل (إعراب عن رأيه).

وإضافة إلى أنّ في الحذف اقتصادا، فإنّ فيه تكثيرا للمعنى كذلك فجواب السؤال: (ما علامة إعراب كلمة زيد؟)، يجوز أن يكون بذكر علامة الإعراب، مثلما يحتمل أن يكون الوظيفة النحوية، ولعل الوظيفة، هي الأوْلى في الاعتبار. فوُرود عبارة (إعراب الكلمة) وفق هذه الصيغة، يتضمّن حذفا تُنُوسِيَ لكثرة جريانه على ألسنة النحاة.

ونخلص من هذا التقرير على اعتبار مصطلح الإعراب أنسب المقترحات ليقابل نظيره الفرنسي (syntaxe) على أن الذي يتدبّر عبارة (إعراب القرآن) التي جرت لدى عدد من المؤلّفين متمحّضة للوظيفة النحوية دون سائر اهتمامات علم «السنتاكس»، قد يقف على أنّ إجراء مصطلح (إعراب) على ذلك «الجزء من النحو الذي ندرس به التراكيب التي تكون الجملة، والكلمات داخل تلك التراكيب أو العلاقات بين الجمل» (وهذا هو تعريف «السنتاكس» مترجماً عن أحد المعاجم الفرنسية [Le petit robert])، إنما هو إجراء مجازيّ من نحو المجاز المرسل الذي علاقته جزئية إذ يختص الإعراب - حسب وجهة النظر والتفسير هذه - بالوظائف، فإطلاقه على «النظم» والعلاقات بين التراكيب والجمل إنما هو توسيع مجازي لم يكن في أصل الاستعمال.

ج - فنحن أمام وجهتي نظر متعارضتين تنظران إلى مصطلح الإعراب بطريقتين متقابلتين: فوجهة النظر الأولى تتلخص في التسوية بين الإعراب و«السنتاكس» فيكون:

الإعراب = «السنتاكس»

أما وجهة النظر الثانية، فتعتبر أن الإعراب يطلق في الأصل على فرع من «السنتاكس» لم يستقل عنه وليس موازيا له بالاستتباع فيكون مجال اهتمام الإعراب متضمّنًا في مجال اهتمام «السنتاكس» بلا عكس:

«السنتاكس الإعراب

د - ووجهة النظر الثانية هذه إنما هي في حقيقة الأمر ضرب من الاعتراض على التسوية بين الإعراب و«السنتاكس» غير أنها لا تقترح بديلاً ذلك أن وجه اعتراضها على مصطلح الإعراب ينسحب كذلك على مصطلح التركيب أو التركيبية بنفس الطريقة تقريباً.

هـ - نرى أن من وجوه الالتباس في هذا «العراك الاصطلاحي»، ما نعتبره إسقاطاً لمصادرة أولية على موضوع النظر تتمثل في اعتقاد وجود نظير عربي يطابق مفهوم (syntaxe) في الفرنسية والإنكليزية تنتميان إلى عائلة اللغات الهند- أوروبية، فإن الأولى لغة إعرابية، أما الأخريان فغير إعرابيتين، مما يستوجب مزيد تدقيق الفوارق بين (إعراب) و(syntaxe):

- الإعراب في العربية، يهتم بحركات أواخر الكلم (كما يهتم بالوظائف...) وهذا الأمر غير وارد في مصطلح (syntaxe) لما ذكرناه من كون الفرنسية مثلا لا تعتني بأواخر الكلم.

- (syntaxe) في الفرنسية يهتمّ بـ «العلاقات بين الجمل» وهو مبحث خارج عن اهتمام (الإعراب) بل هو منظم إلى المباحث البلاغية في

علم المعاني: وإن كانت البلاغة عند الجرجاني دائرة عميقة الصلات بالإعراب وذلك بالنظر إلى نظرية النظم.

فهاتان النقطتان تبينان تداخل القضية، إذ بعض مجالات اهتمام الإعراب مفقودة في syntaxe وبعض اهتمامات Syntaxe لا مدخل لها في الإعراب.

و – أليس من الأولى عدم إقصاء التركيب والتركيبية مصطلحين واردين يمكن استعمالهما إلى جانب مصطلح الإعراب نظائر لـSyntaxe دون أن يكون ذلك مظنّة الخلط بين ثلاثتها واعتبارها مترادفة ترادُف الليث والأسد [أو تواطؤهما!]؟.

فإذا استعملنا الإعراب واعين بكونه المصطلح المكرس المستقر في التراث النحوي العربي وبكونه متعلقا بالحالات الإعرابية خاصة، واستعملنا التركيب منتبهين إلى أنه قديم أيضا غير أن إجراءه مجرى اصطلاحيا لاسم العلم ليس أمرا ثابتا (فيما نعلم) وله تعلق بالتراكيب خاصة، قلت إذا استعملناهما على هذه الصورة الدقيقة كان الإجراء الإصلاحي أوضح وشبهة الخلط والغلط أبعد.

ولما كان هذا المقال مقتصرا على مناقشة المصطلحات دون التعمّق في مسائل النحو واللسانيات التي تزخر بها المفاهيم، فإنّنا نكتفي في هذا السياق بإيراد تقرير ذكره الأستاذ الشريف (مرجع سابق) يقارن فيه بين النحو العربي والأنحاء الغربية على ضوء أعمال النحاة ونقادهم في ما يتعلق بأهمية مفهوم التركيب في النحو.

يقول الأستاذ الشريف: «فقد كان نحاتنا أشدّ التصاقاً من الغربيين بمفهوم التركيب في النحو على خلاف ما يعتقد الدارسون المُسقِطون لنقد الغربيين المحدثين لأنحائهم التقليدية على نحونا التقليدي». مثل هذه الملاحظة، تدعونا إلى مراجعة منهج التعامل السائد في معالجة التراث،

وذلك أنّ بريق الدراسات الغربية، قد خدع كثيراً من الدارسين العرب، فاختلبوا به وجعلوا يطبقون المناهج الغربية تطبيقا حرفيا «أعمى» دون انكباب حقيقي على المدونة التراثية، مما يؤدي إلى بحث عن مواضع اهتمام المنهج الغربي، لا عن تفصيلات المبحث الأصيل، وذلك رغبة جامحة في تجاوز دركات التكلّس التي ظن إن النحو قد تخبط فيها، حتى أنّ كثيرا من النظار راحوا يعتبرونه علماً «طاب واحترق» كناية مجالاً إلا أفاضوا فيه القول وربما فصلوا في كثير من المسائل فصلاً باتّاً لا يحتاج إلى الفحص والمراجعة. من هنا كانت الحاجة إلى الاستفادة النقدية من طرائق المدارس اللسانية المعاصرة. وقد ألهمت الدارسين باعتبار أن مباحثهم مادة خام يمكن أن تُستصلح على ضوء النظريات الطارفة دون ادّعاء الوصاية التامّة على هذا الرصيد التراثي الذي مازال في حاجة إلى السبر والكشف الرصين دون مزالق الإسقاط والاجترار والتهويم.

- **أطروحة الشريف عند الباحثين: خالد ميلاد نموذجاً:**

متح كثير من الباحثين في اللغة العربية داخل الجامعة التونسية بالأساس من الأفق الذي فتحه الشريف، ومثّل بالنسبة إليهم منوالاً يُحتذى ورأياً يُعتمد في قراءة نظام اللغة العربية. ومن الذي أفادوا من أطروحته نذكر الأستاذ خالد ميلاد، حيث كان عمل الشريف بارزا في أطروحته: «الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية» وقد أفرد ميلاد قسماً مهمّاً من عمله لعرض أفكار الشريف، وقد قدّم أهمّ ما توصّل إليه – في نظره – من نتائج، على النحو الآتي:

أمّا أطروحة الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف «مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية» فهي دراسة اعتنى فيها صاحبها بالإنشاء النحويّ ومركزيّته في المنوال النحويّ الدلاليّ المجرّد.

وقد عرض الشريف للإنشاء باعتباره موضعا قارّاً ومحورياً في البنية النحوية الدلالية المجردة، وهو الذي يحكم حركة الأبنية في مدها وجزرها ودورانها وتكرارها وتوليد بعضها لبعض.

ومن النتائج المهمّة التي توصل إليها الشريف أنه:

- لا وجود للدلالة خارج التشكل النحوي للبنية. إنّ البنية النحوية تحكمها علاقات هي في ذاتها معان يسيطر بعضها على بعض، فتتدافع وتتشارط وتسترسل مسيرة في كل ذلك بشحنة وجودية إنشائية تصور اعتقاد المتكلم. وقد بين الشريف أن اللفظ الأول يبدأ من أبنية الاشتقاق ويتجسد إعرابياً في البنية التصريفية أي البنية الإعرابية المصرفة.
- البنية الإعرابية المجرّدة مسيّرة في صدرها بشحنة وجودية إنشائية تمثل اعتقاد المتكلم وهي بنية تحكمها علاقات محلية هي في ذاتها علاقات إنشائية حدثية بحيث يتطلّب كل عنصر جديد في البنية النحوية علاقة جديدة هي حدث إنشائي جديد. وقد تبين الأستاذ ميلاد أنّ معنى الإنشاء عند الشريف يجاوز المقابلة بين الإنشاء والخبر. يقول: «إذا أردنا أن نقرب معنى الإنشاء عندنا فهو في النهاية الإنشاء الذي على أساسه يكون الإنشاء والخبر البلاغيان، فهو إنشاء (أي الإنشاء والخبر)». فالإنشاء عند الشريف ملتصق بمجال النحو في أساسه المجرد. وقد بيّن الباحث أنّ «الإنشاء الوضعي النحوي» في منوال الشريف يوافق مصطلح الإعراب في النظرية اللغوية التراثية، وأنّ محلّ الحدث الإنشائي يوافق محلّ العالم الإعرابي.

ويلاحظ الأستاذ ميلاد أنّ «في عمل الشريف ما يدلّ على أنّه استخدم مصطلح الإنشاء لترسيخ نظرية العمل الإعرابي لا للإعراض عنها، ترجم مفهوم الإعراب بالإنشاء لتأصيل مركزيته وبيان مكوّنات مجاله في البنية النحوية المجرّدة».

فالشريف يمهّد لضرب من الصياغة الصورية لحركة تولّد المعاني البلاغية انطلاقا من القيمة الوجودية أو القيمة الإمكانية التي تأخذها وظيفة المحلّ الوجودي في مجال الحدث الإنشائيّ.

وقد أشار الباحث إلى أنّه يتبنّى جملة المسار الذي خطّه الشريف لبيان سلطة «الإنشاء الوضعي»، مبيّنا أنّه سيسعى إلى إعادة شدّه إلى مصطلحات النظرية التراثية كما سيقوم بتصريف الإنشاء الوضعيّ إنشاء قوليا متولّداً عن حركة البنية النحوية ذاتها في متّجهها العامليّ من جهة ومتّجهها اللفظي الإنجازي من جهة ثانية .

• المنوال النحوي والمنوال البلاغي:

تبدو أفكار الشريف مفيدة في مناقشة بعض الطروحات الاستشراقية، من ذلك ما يشير بوهاس وجماعته إليه من التناقض القائم بين المنوالين النحويّ والبلاغيّ في تحليل الملفوظات. يقولون: «[...] إنّ المختصّين في علم المعاني، قد طوّروا منوالاً للتحليل الشكلي للملفوظات، تُناقضُ بساطتُه ورشاقتُه تعقيد التحليل التقليدي للنّحاة واعتباطيّته أحياناً»، لا شكّ أنّ هذا الوصف لتحليل النحاة يتناقض وموقفَ الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، فما سمّاه بوهاس وجماعته «اعتباطيّة التحليل أحياناً» قد يُقصد منه ما يسمّى «تمحُّل النّحاة» وقد بيّن الأستاذ الشريف أنّ اعتماد النّحاة أشكالاً نحويّة نادرة ومعقّدة أحياناً إنّما هو «اختيار ذو قيمة منهجيّة، إذا كان القصدُ منه مثلاً اختيار قدرة النظريّة على التكهّن بالظواهر قبل ملاحظتها ووضعها»، ويستنتج الأستاذ الشريف قائلاً: «فليست الجملة [...] تأديةً عفويّةً لمعنى [...]، بل تأديةٌ مبحوث عنها ومقنّنة بتمشٍّ منهجيّ واضح مُسيّر بنظريّة نحويّة ذات أبعاد تطبيقيّة في معالجة النّصوص الأدبيّة بحثاً عن معناها، والنّصوص الشّرعيّة احترازاً من الخطأ في فهم أحكامها».

وكي لا يكون النقد المتّجه إلى موقف بوهاس وجماعته اتّهاماً للنّوايا أو رجمًا بالغيب، نعرض تصوّرهم لتميّز التحليل البيانيّ للمشتغلين بعلم المعاني عن التحليل النحوي، يقولون: «هذا المنوال الذي نكتشف عناصره الرئيسة عند الجرجاني، يقوم على بعض المفاصل الوظيفية الأساس التي يمكن تلخيصها كما يلي:

(1) كلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسنادية بين مسند إليه ومُسند.

(2) في كلّ ملفوظ، ما خرج عن المسند إليه والمسند، فهو قيد يتسلّط على المسند إليه أو على المسند أو على العلاقة الإسنادية. ويحمل هذا القيد حصْرًا للّفظ الذي يتعلّق به.

(3) عمليّة التقييد يمكن تكرارها، أي إنّ قيدًا يُمكن أن يُسلّط على قيد آخر.

(4) كلّ ملفوظ معقّد يُحلّل إلى إسناد بسيط واحد تتعلّق به عمليّة تقييد واحدة أو أكثر، وتكون للعملية تلك بنية إسناديّة هي الأخرى. وكذلك عمليّات التخصيص للمركّب الاسميّ (التعريف، النعوت، الإضافة، البدل، إلخ...)، هي قيود تتسلّط على المسند إليه أو على اسم آخر. وبالمثل فإنّ المفاعيل بأنواعها، هي عمليّة قيد على المسند. أخيرًا فإنّ ملفوظاً معقّدًا كالشرط مثلاً، يُحلّل إلى جواب الشرط [إسناد بسيط] يتعلّق به الشرط [قيدٌ إسناديّ].

هذا المنوال لتحليل الملفوظات القائم على الثنائية: الإسناد والقيود، ليس التمييز الرّواقيّ بين المحتوى القضوي والأحوال [الأنماط/ الكيفيّات] - كما لا يخفى - وهو التمييز الذي استعادته اليومَ بعضُ المدارس اللّسانية. ومع ذلك، فلا شيء يسمح، في الحالة الرّاهنة للمعارف، باعتبار هذا التوازي، ضربًا من الاقتراض [الاقتباس].

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه المقاربة الوظيفية لبنية الملفوظات تسمح في الواقع بتحاليل أبسط وأكثر إقناعاً شكلاً ومضموناً من ثقل الآلة المنطقيّة النحويّة التي آل إلى استعمالها النّحاة العرب المتأخرون».

قد يكون الموقف الذي ننقله عن بوهاس (وغيره) مُغرياً بعض الشيء بما أنّه يُنصف البيانيين المشتغلين بعلم المعاني ويُبرز مواطن الإضافة الحقّة في المنوال الذي اتّخذوه لهم. غير أنّ هذا الموقف سرعان ما يفقد بريقه إن نحن واجهناه بنقد يستفهمُ إنكاريّاً عن قيام موقف بوهاس على التفريق التقابليّ بين المنوالين النحوي والبلاغي، والحال أنّ البلاغيين أنفسهم يتحدّثون عن التداخل بين العلَمين، بل أكثر من ذلك: أليس الجرجاني نحويّاً قبل أن يكون بيانيّاً؟ ثمَّ إنّ ما وُصف به منهج النّحاة من سيطرة الآلة المنطقية النحوية الثقيلة عليه، ينسحب ـ كما هو شائع ـ على منهج السّكاكي في تقنينه البلاغي وقد سار على هدْيه البلاغيون المتأخّرون.

ولعلّ هشاشة هذا الطرح قد جعلت أصحابه يقلّلون من شأن ما ادّعوه قارئين ما توهّموه من انزياح المنهج البلاغيّ قراءة تاريخية تُسبّب الأمر وتعيد الدرّ إلى مكمنه، إذ يستدرك بوهاس ومَن معه قائلين: «ومع ذلك ينبغي أن نُشير إلى أنّ هذين المنوالَيْن لم يدخلا في صراع في الثقافة العربية: رغم أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو، بالقوّة [لا بالفعل] (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تُلمّح إلى ذلك تلميحًا)، فلَكَوْنها وُلدت متأخّرة جدّاً، فإنّها لم تكن لتتمكّن اجتماعيّاً من تهديد مكانة هذا الفنّ [النحو] في الصرح الثقافي [العربيّ]».

الهوامش

(1) محمد صلاح الدين الشريف هو أستاذ التعليم العالي في اللغة واللسانيات العربية بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة/ تونس.

(2) الشرط والإنشاء النحوي للكون، ص17.

(3) المرجع نفسه، ص36.

(4) المرجع نفسه، ص37.

(5) المرجع نفسه، ص45.

(6) المرجع نفسه، ص46-47.

(7) المرجع نفسه، ص46.

(8) المرجع نفسه، ص67.

(9) المرجع نفسه، ص70.

(10) المرجع نفسه، ص73.

(11) المرجع نفسه، ص75.

(12) المرجع نفسه، ص83.

(13) المرجع نفسه، ص91.

(14) المرجع نفسه، ص92.

(15) المرجع نفسه، ص95.

(16) المرجع نفسه، ص99.

(17) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(18) المرجع نفسه، ص101.

(19) المرجع نفسه، ص157.

(20) المرجع نفسه، ص158.

(21) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(22) المرجع نفسه، ص164.

(23) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(24) المرجع نفسه، ص169-170.

(25) المرجع نفسه، ص170.

(26) المرجع نفسه، ص181.

(27) المرجع نفسه، ص182.

(28) أذكر للأستاذ الشريف آراء اصطلاحية متميزة، منها ما دار أثناء مناقشة رسالتي في شهادة الدراسات المعمقة في اللغة والآداب العربية، بتاريخ 18 يناير 2003، وكان موضوعها «الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني: بعض أحوال المسند إليه نموذجا: من المعنى النحوي إلى المعنى التداولي» وقد أشرف عليّ في إنجازها الأستاذ صالح بن رمضان ورأس اللجنة الأستاذ الشريف وكان الفقيد الأستاذ عبدالله صولة عضواً مقرراً. في تلك المناقشة، نبّهنا الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف إلى أنّه من الأفضل أن نختار ترجمة أكثر اختصاراً من عبارة (الأعمال المتضمنة في القول) وقد اخترتُها بديلاً لتعريب (actes illocutoires) وهي مصطلح (الأعمال اللاقولية).

(29) وقد صدرت في طبعة مشتركة بين كلية الآداب منّوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، وهي الطبعة الأولى سنة 2001 وتقع في 664 صفحة)، أي قبل صدور أطروحة الشريف بعام واحد، لذلك اعتمد الباحث على النسخة المخطوطة الموجودة في قاعة الأطروحات بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة.

(30) اعتمد ميلاد النسخة المخطوطة من رسالة الشريف.

(31) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، 34-35.

(32) المرجع نفسه، ص479.

(33) المرجع نفسه، ص37-38.

(34) المرجع نفسه، ص38.

(35) G. Bohas et al.: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe cla - sique , in. Sylvain Aurous: Histoire des idées linguistiques , Tome 1. Pierre Mardage éditeur. Liège. Bruxelles. 1989. p.268.

(36) محمّد صلاح الدين الشريف: تطابق اللّفظ والمعنى بتوجيه النّص إلى ما يدلّ على المتكلّم، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 43، 1999م، ص40.

(37) G. Bohas et al. Op. cit. p.- p. 268 – 269.

(الترجمة العربية لنا وما ورد بين معقّفين هو اقتراح آخر أو توضيح وشرح).

(38) Op. cit. p. 270.